الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات في فلسطين

(دراسة تحليلية)

د. محمد عبد الله الشوابكة

استاذ القانون العام المشارك ورئيس قسم القانون العام

كلية الحقوق – جامعة ظفار – سلطنة عمان

مستخلص البحث

تعد الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية الثانية لعام ٢٠٠٦، علامة فارقة في النظام السياسي والدستوري الفلسطيني، وبداية أزمة داخلية عميقة نتيجة فوز حركة حماس فيها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، حيث أدخلت الحالة الفلسطينية إلى نفق الانقسام الداخلي (الفلسطيني الفلسطيني)، إلى أن صدر مرسوماً رئاسياً بتاريخ ١٥/يناير ٢٠٢١، يحدد فيه مواعيد عقد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بعد انقطاع دام لأكثر من أربعة عشر عاماً، وهذا كان مطلباً للشعب الفلسطيني للخروج من أزماته الدستورية والسياسية، إلا أنه وبتاريخ ٢٩/أبريل ٢٠٢١، تم الإعلان عن تأجيل الانتخابات. وسؤال البحث هنا يكمن في مدى تأثير إجراء عقد الانتخابات وتأجيلها على حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني الفلسطيني؟

كلمات مفتاحية: انتخابات، مجلس تشريعي، انقسام داخلي، أزمة دستورية، أزمة تشريعية.

Abstract

The second Palestinian legislative and presidential elections of 2006 marked a milestone in the Palestinian political and constitutional system, and the beginning of a deep internal crisis as a result of Hamas winning a majority of seats in the Legislative Council, where the Palestinian situation was introduced into the tunnel of internal division (Palestinian-Palestinian), until a presidential decree was issued on 15 January 2021, when legislative and presidential elections are scheduled to be held after a break of more than fourteen years, was a demand for the Palestinian people to emerge merge from their constitutional and political crises, but on 29 April 2021, the postponement of the elections was announced. The question of the research here is the extent to which holding and postponing elections will affect the state of internal Palestinian-Palestinian division?

Key words: elections, legislative council, internal division, constitutional crisis, legislative crisis.

مقدمة:

تعددت المواقف وردود الأفعال المتباينة بشأن العملية الانتخابية الفلسطينية في ظل مأسسة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، حتى وصل في السنوات الأخيرة إلى إنقسام جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

إلا أنه وبعد جولات عديدة من الحوار الوطني، إبتداءً من اتفاق القاهرة ٢٠٠٥م، واجتماعات للقوى الفلسطينية لا تكاد يمضي عليها سنة إلا ويكون هناك اجتماع بهذا الشأن، حيث جاء اتفاق العام ٢٠١٤م، اتفاق الشاطىء في غزة، فقد تم فيه التوافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تقوم على إدارة مرحلة انتقالية، بحيث تهيء لعقد انتخابات تشريعية ورئاسية خلال ستة أشهر، حيث كانت هذه المرحلة تعد فيها أول مرة يتم فيها التفاهم على ضرورة عقد الانتخابات المشار إليها والمنتهية ولايتها منذ العام ٢٠١٠م.

ومنذ تاريخه والشعب الفلسطيني يأمل بصدور مرسوم الانتخابات بهدف الخروج من أزمة الانقسام، وكانت موضوعا محوريا أيضاً لكافة اجتماعات الفصائل الفلسطينية لسنوات، حتى كان آخرها في بيروت، وإسطنبول في يناير ٢٠٢١م، وقد تحقق ذلك بصدور المرسوم الرئاسي بتاريخ ١٥/يناير ٢٠٢١م تم الإعلان فيه عن موعد إجراء الانتخابات، وقد تم تهيئة كافة الأوضاع لانعقادها، إلا أنه وخلال فترة الصمت الانتخابي وتحديداً في ٢٩/إبريل ٢٠٢١م، أعلن الرئيس الفلسطيني بتأجيل انعقاد الانتخابات بسبب ممانعة إسرائيل على انعقادها في القدس الشرقية، مما يعني العودة مجدداً إلى المربع الأول وهو حالة الانقسام بسبب غياب المجلس التشريعي من جهة وإدامة مدة الرئيس وتمتعه بإصدار القرارات بقوة القانون[١] من جهة أخرى وذلك في حالت غير حالات الضرورة أو الرقابة على تلك القرارات.[٢]

وبناء على ذلك، من الضرورة إيجاد مخرج دستوري يحقق مطالب الشعب الفلسطيني بإزالة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، حيث كافة القواعد الدستورية ومنها القانون الأساسي الفلسطيني تنص على ضرورة وجود مجالس تشريعية مؤثرة في حياة المجتمعات الديموقراطية،[٣] عن طريق الانتخاب الحر النزيه.

---

(١) سامي جمال الدين، القانون الدستوري والشرعية الدستورية على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا،ط٢، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥،ص٣٠٥.

(٢) مصطفى أبو زيد فهمي، الدستور المصري ومبادىء الأنظمة السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص٦١٠.

(١) النظام الدستوري المصري، تطور الأنظمة الدستورية المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩،ص٤٨٨.

مشكلة البحث:

تدور حول ما إذا أجريت الانتخابات، هل تعتبر المخرج الأمثل للأزمة الدستورية والسياسية في فلسطين وبالتالي إزالة الانقسام الداخلي (الفلسطيني الفلسطيني) الذي من نتائجه تعطل المؤسسات الدستورية فيها؟.

الهدف من البحث :

تسليط الضوء على مفصلية الانتخابات واثرها في ترتيب وظائف المؤسسات الدستورية الفلسطينية والانقسام الداخلي الفلسطيني الفلسطيني، والبحث عن حلول للخروج من أزمة الانقسام الداخلي الفلسطيني.

أهمية البحث:

تكمن في إعلان عقد الانتخابات وتأجيلها وتأثير ذلك على الانقسام الداخلي، وذلك من خلال قراءات الرؤى المختلفة حول الإعلان والتأجيل.

منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، للوقوف على وصف وتحليل القوانين والمراسيم المتعلقة بالانتخابات الفلسطينية.

هيكل البحث:

سوف يتم تناول البحث في مبحثين:

المبحث الأول: التنظيم القانوني للانتخابات في فلسطين

المبحث الثاني: أثر إعلان عقد الانتخابات وتأجيلها على الانقسام الداخلي.

المبحث الأول

التنظيم القانوني للانتخابات في فلسطين

تعد الوظيفة التشريعية من الحقوق الأصيلة في الدساتير الديموقراطية المبنية على مبدأ الفصل بين السلطات،[١] كما أن الانتخابات تعد ركيزة أساسية ومهمة لدعم الديموقراطية، وذلك يعود إلى أن تطبيقالديقراطية بشكل مباشر من الصعب تحقيقه، نظراً للتزايد الهائل في عدد السكان في الدول، لذلك أصبح الانتخاب هو وسيلة أساسية لممارسة الديموقراطية في الدول.[٢] ومن هنا سوف يتم تناول تطور القانون الانتخابي الفلسطيني في المطلب الأول، والمرسوم الرئاسي لعقد الانتخابات ٢٠٢١م في المطلب الثاني.

المطلب الأول

التطور القانوني للانتخاب الفلسطيني

يعتبر القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م (الدستور) أعلى قمة هرم التشريعات في فلسطين ، شأنه شأن باقي الدساتير الأخرى، حيث لا يجوز لأي قانون مخالفة أحكامه، إذ ينص في مادته الخامسة على "أن نظام الحكم في فلسطين نظام ديموقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب،" وبذات الوقت في مادته الثانية، يبين بأن "الشعب هو مصدر السلطات"، كما وأن للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية، و حق التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم عن طريق الاقتراع العام، كما نصت عليه المادة (٢٦) منه. وقد جرت أول انتخابات عامة في فلسطين وفق قانون الانتخابات الفلسطيني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته، والذي ألغي بنص المادة (١١٦) من قانون الانتخابات العامة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥م، والذي تم إقراره من المجلس التشريعي الفلسطيني في الثامن عشر من يونيو ٢٠٠٥م. إذ كان القانون الملغي يقوم الانتخاب فيه على نظام الأغلبية(الدوائر)، والترشح فيه كان فردياً، والانتخاب للأفراد بحسب عدد مرشحي الدائرة[٣].حيث جاء القانون الجديد بتنظيم

---

(٢) محمد طه الحسيني، مبادىء القانون الدستور، منشورات زين الحقوقية، ط١، لبنان-بيروت، ٢٠١٦، ص٢١٦.

(٣) شهاب بن أحمد الجابري، شرح قانون الانتخاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤م،ص١.

(١) في ظل مقاطعة حركتي حماس والجهاد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية جرت الانتخابات عام ١٩٩٦م على أساس نظام الأغلبية الذي ينطوي على تقسيم البلاد (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) إلى ١٦ دائرة انتخابية، حيث خصص مقعداً لكل من أريحا وطوباس وسلفيت، و(١٠) مقاعد لدائرة الخليل و(١٢) مقعداً لمدينة غزة. شارك في تلك الانتخابات أكثر من ٧٥ ٪من المواطنين الذين يحق لهم الاقتراع، وعبرت المشاركة الواسعة عن تعطش الشعب الفلسطيني لبناء أول مجلس تشريعي فلسطيني منتخب. وقد جرت الانتخابات بالاستناد إلى قانون الانتخابات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥م،

الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فضلاً عن زيادة عدد المقاعد من (٨٨) إلى (١٣٢) مقعداً.، إضافة إلى تبنيه للنظام الانتخابي المختلط، والذي من خلاله يتم توزيع المقاعد مناصفة بين كل من نظام الأغلبية(الدوائر) ونظام التمثيل النسبي(القوائم)، وكذلك ضَمن حداً أدنى لتمثيل المرأة في القوائم الانتخابية، وهو ما تم تطبيقه في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦م. إلا أنه وفي الثاني من أيلول/سبتمر ٢٠٠٧م، كان الرئيس الفلسطيني وبموجب صلاحياته الدستورية في المادة (٤٣) من القانون الأساسي، التي تخوله الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون في حالات الضرورة في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، قد أصدر القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧م بشأن الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية)، والذي بموجبه تم إلغاء القانون رقم ٩ لعام ٢٠٠٥مبشأن الانتخابات" ليحل محله القرار بقانون رقم(١) لسنة ٢٠٠٧.[١]وكان أبرز ما جاء فيه، أنه استبدل النظام الانتخابي المختلط بنظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي بالكامل، حيث كان هذا الأخير قد تم الاعتماد عليه في انتخابات المجلس التشريعي (نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، بدلاً من النظام المختلط والذي جرت بموجبه الانتخابات التشريعية الأخيرة في يناير ٢٠٠٦م، والذي بموجبه تم انتخاب جميع أعضاء المجلس التشريعي وفق نظام القوائم، حيث بموجبه سيتم الترشح في إطار قوائم انتخابية مغلقة على مستوى الوطن، كما وسيتم توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية بطريقة نسبية وفق طريقة "سانت لوغي"[٢]، بحيث تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد تتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها على مستوى الوطن[٣].كما ويؤكد القرار بقانون على معظم بنود قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥م كتعريف المقيم وشروط الترشيح وإجراءات العملية الانتخابية، مع وجود بعض التعديلات، منها إضافة شرط جديد لأهلية الترشح لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس، بأن "يلتزم بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبوثيقة الاستقلال وبأحكام

الصادر بمرسوم عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي ينص على إجراء انتخابات عامة حرة ومباشرة لانتخاب رئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس الفلسطيني، لتولي مسؤولية الحكم في المرحلة الانتقالية.انظر: لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين:https://www.elections.ps/tabid/670/language/ar-PS/Default.aspx

(١) محمد أبو مطر: المؤسسات الدستورية في فلسطين، غزة، مكتبة الشروق، الطبعة الثانية ٢٠١٥م. ص٢٠٤

(٢) وفقا للقانون فإن عملية توزيع المقاعد تتم طبقاً لطريقة سانت لوجي، وهي إحدى الطرق العالمية المعتمدة في أنظمة التمثيل النسبي لاحتساب وتوزيع المقاعد، راجع: نشرة موجزة حول توزيع المقاعد للمجالس المحلية (سانت لوجي)، لجنة الانتخابات المركزية ☐ فلسطين، ٢٠٢١م: https://www.elections.ps/Portals/30/pdf/LE2017/sant-

(٣) راجع: النظام القانوني للانتخابات العامة في فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية ☐ فلسطين: https://www.elections.ps/tabid/672/language/ar-PS/Default.aspx

القانون الأساسي[١]. كما ويتبنى نظام الجولتين لانتخاب الرئيس الفلسطيني، علماً أن القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥م كان يعتمد نظام الأكثرية في انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعتمد نظام الجولتين على أساس اشتراط حصول المرشح الفائز على أغلبية الأصوات (أكثر من ٥٠٪)، لذلك إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة للأصوات يتم اللجوء إلى جولة ثانية بين المرشحَين الحاصلين على أعلى الأصوات، وهنا يفوز المرشح الحاصل على أغلبية أصوات الجولة الثانية[٢]. ثم جاء بعد ذلك تعديل للقرار بقانون المشار إليه، إذ بتاريخ ١١يناير سنة ٢٠٢١م، أصدر الرئيس الفلسطيني قرار بقانون، جاء فيه " بأن يصدر رئيس الدولة، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مرسوماً رئاسياً خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل انتهاء مدة ولايته أو ولاية المجلس التشريعي يدعو فيه لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أو أي منهما في فلسطين، ويحدد فيه موعد الاقتراع، وينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعلن عنه في الصحف المحلية)، وبذلك إزالة بعض الشروط السياسية لترشح القوائم الانتخابية، وإلغاء تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية وتعديل حصة المرأةالمسماة بالكوتة النسائية..[٣] وفي ١٥ يناير/كانون ثاني ٢٠٢١م، أصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً ينص فيه على عقد الانتخابات الفلسطينية العامة.

المطلب الثاني

المرسوم الرئاسي لعقد الانتخابات ٢٠٢١م

الفراغ التشريعي المركون لما يزيد على أربعة عشر عاماً نتيجة تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني والتجاوز على أحكام الدستور لصالح السلطة التنفيذية، وما يمارسه طرفي الصراع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كل منهما وفقاً لمصلحته، يشكل أثر سلبي على الشعب الفلسطيني، فضلاً عما يشكله من خرق لأحكام القواعد الدستورية، وخاصة على مبدأ الفصل بين السلطات، وكذا مبدأ سيادة القانون.[٤] أما الخروج من أزمة الفراغ التشريعي وإزالة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني والعودة إلى الشرعية الدستورية، فحقيقة

---

(٤) تم بموجب التعديل الأخير الصادر في يناير ٢٠٢١م تعديل هذه المادة لتقتصر على الالتزام بالقانون الأساسي وتعديلاته لعام ٢٠٠٥م.

(٥) راجع اللجنة المركزية للانتخابات: تعديلات النظام الانتخابي في فلسطين:
https://www.elections.ps/tabid/670/language/ar-PS/Default.aspx

(١) راجع لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين: تعديلات قانون الانتخابات العامة يناير ٢٠٢١م:
https://www.elections.ps/tabid/670/language/ar-PS/Default.aspx

(٢) محمد كامل عبيد، استقلال القضاء، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م، ص٤٩.

الأمر لا يمكن تحققها إلا بتحقق انتخابات حرة ونزيهة تعيد لحمة الشعب الفلسطيني وتماسكه نحو قضاياه العامة والمصيرية، فكانت بارقة الأمل بأن أصدر الرئيس الفلسطيني المرسوم رقم (٣) لسنة ٢٠٢١م، الصادر بتاريخ ١٥/يناير ٢٠٢١م بشأن الدعوة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، وقد تسلمت لجنة الانتخابات المركزية المرسوم المشار إليه، الذي ينص على عقد الانتخابات الفلسطينية العامة، على أن يجري الاقتراع للانتخابات التشريعية يوم ٢٢ مايو/أيار والرئاسية يوم ٣١ يوليو/تموز ٢٠٢١م وقد باشرت اللجنة فعلياً بشكل إلكتروني فور صدور المرسوم الرئاسي الذي حدد موعد إجراء الانتخابات واستمرت ميدانياً خلال الفترة من ١٠-١٦ فبراير/شباط ٢٠٢١م. حيث بدأت اللجنة باستقبال طلبات الترشح لانتخابات المجلس التشريعي ٢٠٢١ صباح يوم السبت ٢٠ آذار وانتهى منتصف ليلة الأربعاء ٢٠٢١/٣/٣١ م. واستقبلت اللجنة خلالها طلبات ترشح ٣٦ قائمة انتخابية قُبلت جميعها بعد التأكد من استيفائها للشروط القانونية.

وبحسب الكشف الأولي للقوائم المرشحة والبالغ عددها ٣٦ قائمة؛ فقد سجلت سبع قوائم حزبية و٢٩ قائمة مستقلة، فيما بلغ عدد المرشحين في جميع القوائم (١٣٩١) مرشحاً، من بينهم (٤٠٥) امرأة بنسبة ٢٩٪ من المجموع الكلي للمرشحين. وبحسب الفئات العمرية، شكل المرشحون من الفئة العمرية (٢٨-٤٠) ما نسبته ٣٨,٥٪ وبعمر (٤١-٥٠ عاماً) نسبة ٢٢,٢٪ والمرشحين الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً بلغت نسبتهم ٣٩,٣٪ من إجمالي عدد المرشحين.(١)

مما لا شك فيه، جاء مرسوم الدعوة للانتخابات خطوة في الطريق الصحيح لتصويب الأوضاع الدستورية منجهة، ومن جهة أخرى تحقيقاً لطموحات وتطلعات الشعب الفلسطيني للخروج من أزماتهم الدستورية وانقساماتهم، إلا أن ذلك لم يتحقق، بل زاد الشعب يأساً وانقساماً أكثر نتيجة إعلان الرئيس الفلسطيني في ٢٠٢١/٥/١م عن تأجيل إجراء الانتخابات، وذلك لحين ضمان إجرائها في القدس المحتلة، كون أن الاحتلال الإسرائيلي مازال يمانع عقد الانتخابات الفلسطينية في القدس، وتم الإعلان عن شعار سياسي تبناه الرئيس ومؤيديه بأنه "لا انتخابات بدون القدس"، وقد لاقت هذه الخطوة رفضا واسعا في أوساط الفصائل والمنظمات والمجتمع الفلسطيني، رغم مشروعية السبب، إلا أن قرار التأجيل بذاته قد أحدث تداعيات وإرباكات وخيبة أمل واسعة، تمثلت في عديد من المواقف والرؤى

(١) انظر: تقرير لجنة الانتخابات المركزية، انتخابات ٢٠٢١م:
https://www.elections.ps/tabid/1128/language/ar-PS/Default.aspx

لدى أطراف الصراع الفلسطيني الفلسطيني، فضلاً عن مواقف خارجة عنهما. فهذه حركة فتح ترى إن التوافق مع "حماس" على إجراء الانتخابات أحد أهم مخرجات "الرؤية المشتركة"، وهو عنصر جوهري بالنسبة لقيادة "فتح" والسلطة الفلسطينية للحفاظ على مستوى من التوافق الوطني، في ظل حالة انسداد الأفق إزاء مستقبل العلاقة مع الاحتلال، بعد الانتخابات الإسرائيلية التي أفرزت حكومة يمينية تتبنى مواقف متطرفة إزاء الصراع، مع ما يرافقه ذلك من استمرار سياسة تغيير الوقائع على الأرض عبر المشاريع الاستيطانية بالضم والتهويد في الضفة والقدس[١]. كذلك إن إجراء الانتخابات يسمح بإعادة إنتاج شرعية مؤسسات السلطة الفلسطينية، التشريعية والتنفيذية، حيث أن ولاية الرئيس عباس قد انتهت منذ ١١ عامًا، في حين أن المجلس التشريعي انتهت ولايته قبل ١٠ سنوات، قد تم حله من قبل المحكمة الدستورية[٢]، كما أن الاتحاد الأوروبي، الذي يقدم القدر الأكبر من المساعدات المالية للسلطة، يمارس ضغوطا على الرئيس الفلسطيني لتنظيم انتخابات بهدف تجديد شرعية مؤسسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة.[٣] ولم يكن مستهجنا أن يسارع الاتحاد الأوروبي إلى مباركة إصدار مرسوم الانتخابات وتشجيع إسرائيل على السماح بإجرائها.[٤]ومن جهة أخرى، فإن إجراء الانتخابات في هذه الظروف الراهنة يمثل مخاطرة بالنسبة لحركة فتح، سيما بعد إعلانها عن أن الرئيس عباس سيكون مرشحها الوحيد في الانتخابات الرئاسية في ظل تراجع شعبيته حيث أظهر آخر استطلاع للرأي العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن أكثر من ٦٠٪ من الفلسطينيين يطالبون باستقالته.[٥]بالرغم من أن استطلاع الرأي منح "فتح" ٣٧٪ من أصوات الناخبين مقابل ٣٤٪ لحماس، فإنه يدلل أيضا على أن النسبة الأكبر من مؤيدي "فتح" يبدون استعدادًا أكبر للتصويت للقائمة التي قد يشكلها قيادات فتحاوية أخرى. ومثلت فترة الترشح اختبارا حقيقيا لحركة "فتح"، إذ تقدمت -إلى جانب

---

(٢) الهدهد للشؤون الإسرائيلية، ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١م، https://bit.ly/3c0hA3u :

(١) راجع قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي: الجريدة الرسمية: العدد (١٥٣٨) ديسمبر ٢٠١٨م

(٢) "ضغوط دولية على عباس لإجراء انتخابات"، حضارات للدراسات السياسية، ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١م: https://bit.ly/3c00SkY

(٣) الاتحاد الأوروبي يدعو إسرائيل إلى "تسهيل" تنظيم الانتخابات في كل الأراضي الفلسطينية"، مونت كارلو، ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١م، https://bit.ly/2Md2UTQ

(٤) "نتائج استطلاع الرأي العام (٨٧)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٨-١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2XPJKGn

القائمة الرسمية- قوائم أخرى بطلبات ترشح للانتخابات العامة، يترأس بعضها قادة بارزين في الحركة أو محسوبون عليها، مما يعني تشتت القاعدة الانتخابية للحركة.[١].

وتعتبر القائمة الأبرز بين القوائم المنفصلة عن حركة "فتح" تلك التي شكلها عضو اللجنة المركزية للحركة الأسير مروان البرغوثي، وزميله المفصول من اللجنة ناصر القدوة الذي يتصدر هذه القائمة، تليه فدوى البرغوثي زوجة الأسير مروان[٢].

فتح تشهد حالة انقسام جعلتها تستعد للانتخابات القادمة بـ٣ تيارات: تيار الرئيس محمود عباس، وتيار الأسير مروان البرغوثي الذي تحالف مع تيار القدوة، وتيار القيادي المفصول محمد دحلان، إضافة إلى حالة انخراط فردي أو غير تنظيمي داخل بعض القوائم للمستقلين."وبالتالي يتوقع أن يؤثر هذا الواقع على الوزن الانتخابي للحركة، وقدرتها في الحصول على عدد المقاعد التي تؤهلها لتكون صاحبة الحسم بالمجلس التشريعي القادم.[٣] فهذا قد يسمح بحدوث تحالفات بين بعض قوائم الحركة والمستقلين وحتى قائمة "حماس"، مما يسمح بتغيير البيئة السياسية بشكل يحرم قيادة السلطة الفلسطينية و"فتح" من هامش المناورة الذي تتمتعان به حاليا، كما يملك الرئيس محمود عباس القدرة على إخضاع مسألة تطبيق المرسوم الرئاسي إلى خارطة مصالح السلطة. وسيتأثر قرار عباس النهائي بشأن كيفية التعامل مع الانتخابات، من حيث إقامتها أو تأجيلها أو حتى عدم إجرائها، بتقديره لوضع حركة "فتح" وتماسكها.[٤]

وهذا ما دفع الكثير لاعتبار هذه الإشكاليات الداخلية في حركة فتح، سبب تخوف الرئيس من عقد الانتخابات والتقرير لتأجيلها، وذلك على الأقل حسب موقف معارضيه، الذين لا يعتبرون تأجيل الانتخابات هو الحل الأمثل لمواجهة تعنت الاحتلال لعقدها في القدس ويطرحون مفهوم "الاشتباك السياسي" في القدس عبر فرض الانتخابات وفضح ممارسات

---

(٥) قوائم مختلفة.. محللون: الانتخابات الفلسطينية تشتت فتح والتأجيل لا يخدمها، مركز الجزيرة للدراسات: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/4/2/A7-434 ٢٠٢١/٤/٢

(٦) سلّم ناصر القدوة وفدوى البرغوثي قائمتهما الانتخابية "حرية" إلى اللجنة المركزية في الساعات الأخيرة قبيل إغلاق باب الترشح، بعد وقت قصير من وصول وفد الحركة الرسمي لتسليم قائمته الانتخابية "العاصفة" للجنة.وفي فبراير/شباط الماضي أعلن مقربون من البرغوثي اعتزامه الترشح للانتخابات الرئاسية من داخل سجنه، في حين أعلن القدوة دعمه لهذا الترشح. مركز الجزيرة للدراسات، المرجع السابق.

(١) سليمان بشارات، قوائم فتح في الانتخابات العامة، مركز "يبوس" للدراسات، رام الله- فلسطين، مايو ٢٠٢١.

(٢) صالح النعامي: الانتخابات الفلسطينية ٢٠٢١: السياق والتوقعات، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١/١/٢٩

الاحتلال.[١] إلا أن قرار حركة فتح يذهب إلى تأييد توجه الرئيس نحو تأجيل الانتخابات. أما حركة حماس، فإنها كانت تراهن على نتائج الانتخابات القادمة في إفراز بيئة سياسية تساعدها على التخلص من موقعها كعنوان سلطوي في قطاع غزة والتحرر من تبعات المسؤولية عن الواقع الاقتصادي والإنساني الصعب الذي يعيشه القطاع، في ظل الحصار منذ ٢٠٠٦، والعقوبات التي فرضتها السلطة. ناهيك عن تحملها كلفة العدوان المستمر والمتكرر على غزة. وتتطلع الحركة أن تنتج الانتخابات موازين قوى جديدة داخل المجلس التشريعي القادم تسمح بإحداث تحول جوهري على سياسة السلطة تجاه القطاع، وفي الوقت ذاته ضمان شرعنة سلاحها في غزة.[٢] كما أنها قد نددت بإعلان الرئيس الفلسطيني تأجيل الانتخابات العامة، واعتبرته انقلابا على مسار الشراكة والتوافقات الوطنية، إنه "لا يجوز رهن الحالة الوطنية كلها والإجماع الشعبي والوطني لأجندة فصيل بعينه."وحمّلت حماس حركة (فتح) ورئاسة السلطة المسؤولية الكاملة عن قرار التأجيل وتداعياته.وقالت في بيان صادر عنها بعد قرار التأجيل، أن الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة قادرون على فرض إرادتهم على المحتل، وفرض إجراء الانتخابات هناك[٣].أما باقي الفصائل الفلسطينية، خاصة البعض منها والتي لديها قدر من التأثير على الساحة الفلسطينية كحركة الجهاد الإسلامي فهي لم تتقدم بقوائم ترشيح للانتخابات، كونها رافضة المشاركة فيها لاعتبارات تراها بأن دخولها النظام السياسي فيه تقييد وحد من قدرتها في العمل المسلح ضد الاحتلال.[٤]

وقد افضى حوار اليسار والقوى الديمقراطية الأخرى، إلى فشل الوصول لقائمة موحدة خوض الانتخابات العامة وتمثيل قوة سياسية وازنة، حسب تطلعات الكثير، ودخلت الانتخابات بقوائم متفرقة، وبشكل عام هناك ضعف واضح في قدرة هذه الفصائل الأخرى من تشكيل أي فارق في الخريطة السياسية بهذه الحالة، تحت وطأة ظاهرة العزوف عن التشكلات التقليدية للفصائل والتنظيمات الفلسطينية التي تأسس معظمها في زمن الثورة الفلسطينية، (٧) قوائم فقط من بين ٣٦ قائمة اعتمدتها لجنة الانتخابات المركزية

---

(٣) راجع بيان القوى الوطنية والإسلامية الصادر في غزة بتاريخ ٢٠٢١/٥/١م: ترافق الإعلان مع مسيرات حاشدة دعت لها القوى الوطنية والإسلامية في غزة والضفة للاحتجاج على قرار تأجيل الانتخابات.

(٤) صالح النعامي، مرجع سابق: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4902

(١) راجع بيان حركة حماس حول قرار الرئيس تأجيل الانتخابات العامة، ٢٠٢١/٥/١م

(٢) قال زياد النخالة، أمين عام الحركة: إن " الهدف من الانتخابات "الوصول لحكومة معترف بها عربيًّا ودوليًّا يراد لها أن تكمل مسيرة المفاوضات التي ماتت منذ سنوات". انظر: "النخالة يدعو لبرنامج سياسي مشترك وملزم"، المركز الفلسطيني للإعلام، ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١م، https://bit.ly/3ipU3dF

الفلسطينية لخوض انتخابات المجلس التشريعي ٢٠٢١م ، تمثل فصائل وأحزابا فلسطينية، مقابل ٢٩ قائمة تمثل مستقلين وحركات مطلبية[١].وقد عبرت كافة الفصائل عن رفضها قرار تأجيل الانتخابات.

ومما لاشك فيه، أن الموقف الإسرائيلي مهماً في توفير البيئة التي ستسمح بتطبيق مرسوم الانتخابات، حيث إن إسرائيل تحتل القدس والبلدات والقرى الفلسطينية المحيطة بها، كذلك المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية تعد مستباحة تماما للعمليات اليومية التي ينفذها الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، عبر ممارسة الاعتقالات اليومية والأبعاد لنشطاء فلسطينيين بحجة الانتماء إلى هذا الفصيل الفلسطيني أو ذاك، أو تحت أي ذريعة أمنية، إذ أنها قد أعلنت أكثر من مرة رفضها السماح بإجراء الانتخابات في القدس المحتلة، أو ممارسة أي مظاهر سياسية فلسطينية في القدس، في حين ترى المحافل الأمنية الإسرائيلية أن السماح بإجراء انتخابات -يمكن أن تفوز بها حركة حماس أو تحقق فيها مكاسب كبيرة- يعد مخاطرة كبيرة، لأنه يوفر بعض الشروط التي قد تسمح للحركة بتدشين بنى عسكرية على غرار تلك القائمة في قطاع غزة إذا ما قبلت إسرائيل بمشاركة حماس في السلطة[٢]، وهي تعمل لإحباط الانتخابات لأنها تتعمد إفشال أي تحرك فلسطيني لإنهاء الانقسام الداخلي ويفضي إلى استعادة الوحدة السياسية والجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة. وقد لعب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، دور مؤثر في إحباط تطبيق اتفاق المصالحة الذي توصلت إليه كل من حماس وفتح، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، في القاهرة.[٣]

وبوسع إسرائيل أن تؤثر على مسار الانتخابات الفلسطينية عبر منع تنظيمها في القدس ومحيطها، إلى جانب اعتقال الأشخاص الذين يمكن أن يترشحوا على القوائم المختلفة والفاعلين في الحملات الانتخابية، وإغلاق مراكز الاقتراع، واعتقال القائمين على تنظيم الحملات الانتخابية، وهذا الرفض الإسرائيلي كان السبب الرئيسي وراء إعلان تأجيل الانتخابات العامة من قبل الرئيس الفلسطيني.

---

(٣) راجع: قراءة في خارطة القوائم المرشحة للانتخابات التشريعية ٢٠٢١، مركز مسارات، رام الله: ٢٠٢١/٤/٢٨م

(١) صالح النعامي، الموقف الإسرائيلي من الانتخابات: مركز الجزيرة للدراسات: ٢٠٢١/٤/٢٠م

(٢) حول الإجراءات التي اتخذها نتنياهو من أجل إحباط اتفاق القاهرة ٢٠١٧. انظر: كاسبيت، بن، "بإمكان إسرائيل منع المظاهرات على الجدار"، المونيتور، ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٨م. https://bit.ly/2GlFovv

المبحث الثاني

أثر إعلان عقد الانتخابات وتأجيلها على الانقسام الداخلي

إن الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني منذ تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية المجزأة والمقيدة الصلاحيات وفقا لشروط الاتفاقيات مع الاحتلال وأولوية العوامل الأمنية التي يفرضها الاحتلال دائما، عطل كثيرا من محاولات تحول تلك التشكلات السياسية إلى المؤسسات الدستورية للدولة المنشودة، بالرغم من توفر السلطة على أشكال دولانية ووجود مؤسسات حكم يتم انتخابها بشكل مباشر من الشعب، وسلطات ثلاثة، ويتم ممارسة وظائف سلطوية سيادية، بل جرى ما يمكن تسميته المغالاة في استخدام وتوظيف الرموز والأشكال الدولانية[١]. وقد اعتبر تحدي الدولة هو الهدف الأبرز لقيادة السلطة، ومارست لأجل ذلك النضال السياسي والدبلوماسي للحصول على الاعتراف الدولي، وقد حصلت في العام ٢٠١٢م على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة باعتراف من الجمعية العامة بالشخصية الدولانية للسلطة وترقية عضوية فلسطين إلى دولة مراقب، بدل كيان مراقب[٢]، وحيث دخلت السلطة الفلسطينية في مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الجماعية[٣]، أهمها الانضمام إلى ميثاق روما لعام ١٩٩٨ م الخاص بمحكمة الجنائيات الدولية، بعد حصولها على الشخصية الاعتبارية كدولة.[٤]

لقد تجاوزت الحالة الفلسطينية النقاش حول الانتخابات في ظل الاحتلال، وتم التعامل مع قيام السلطة ومؤسساتها باعتبارها منجز وطني، وليس مجرد إفراز مرحلي مؤقت لاتفاقية أوسلو، التي تجاوزها الاحتلال، وحيث تعاقبت الحكومات الإسرائيلية على استهداف السلطة بالعقوبات والعدوان، منذ اندلاع الانتفاضة الكبرى عام ٢٠٠٠م ، وبعدها عملية (السور الواقي)[٥] التي قامت بموجبها قوات الاحتلال بإعادة اقتحام مدن الضفة ومحاصرة

---

(٣) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية بنيوية، مركز مواطن للدراسات، رام الله، فلسطين، ١٩٩٨م، ص٥٥

(١) راجع نص قرار الجمعية العامة رقم (٢٠١٢/٦٧م)، كذلك يمكن الرجوع إلى أبعاد حصول فلسطين على صفة مراقب في الأمم المتحدة، مؤتمر عقدته جامعة الأسراء بغزة للفترة من ١٦ إلى ٢٠١٨/٦/١٨م

(٢) حول عضوية فلسطين في المنظمات الدولية والمنظمات الخاصة بالأمم المتحدة، راجع إصدار دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني بمنظمة التحرير الفلسطينية: http://hrcs.plo.ps/article/254/ ٢٠١٨/١٢/٣١م

(٣) انظر حول تطور الشخصية الدولانية ومسألة الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة، انظر: حازم بعلوشة، أبرز التبعات السياسية والقانونية لمنح فلسطين عضوية ناقصة في الأمم المتحدة، https://www.dw.com/ar/: ٢٠١٢/١١/٢٩م

(٤) راجع: الياس حنا، السور الواقي □ خيارات إسرائيل العسكرية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٤/١٠/٣م

الرئيس الفلسطيني في ذلك الوقت واستهدافه، وضرب مقرات أجهزة السلطة واقتحامها، وتغيرات عديدة مرت بالعلاقة بين أجهزة السلطة والاحتلال إلى حد الاستقرار في العلاقة.

المطلب الأول

الانتخابات وأزمة العلاقة الفلسطينية الفلسطينية

بعد انتخابات العام ٢٠٠٦ م ، استقرت علاقة السلطة الفلسطينية بالاحتلال، وفقاً لموقف هذه الأخيرة من الحكومة الفلسطينية التي تشكلت بمشاركة حركة حماس، كونه رافضا نتائج تلك الانتخابات، أو التعامل مع أية حكومة يشارك فيها وزراء من حركة حماس، إذ فرض الاحتلال على الحركة شروط الرباعية التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات معها كشرط للاعتراف بالحكومة، وعلى اثر ذلك فرضت إسرائيل حصار مشدد على الحكومة أدى إلى إفشالها، ومن ثم تعمق الأزمة والخلاف الداخلي بعد سيطرة حماس على التشريعي، وشكلت أول حكومة لها بدون مشاركة فتح، ونال رئيسها خطاب التكليف وحلف اليمين الدستورية أمام الرئيس، وبدأت الخلافات تتعمق اكثر بوجود دولة عميقة في مؤسسات السلطة تتبع حركة فتح، لأكثر من عشر سنوات وفتح تمارس ما يسميه معارضوها الإقصاء الوظيفي وتعبئ المراكز القيادية في السلطة وهيكل مؤسساتها تحمله قيادات محسوبة على حركة فتح يديرون بيروقراطية مؤسسات السلطة[١]، وخصوصا عندما تعلق الأمر بالأجهزة الأمنية وصلاحياتها، حيث يمس الأمر بجوهر وظيفة السلطة، مما حدى بحركة حماس إلى توظيف جناحها العسكري لأجل حسم السلطة لصالحها بعد تعذر الانصياع لأوامر الوزير من حماس لمرؤوسيهم من فتح[٢]، وتعاقبت أحداث الاقتتال بين أجهزة السلطة وفرقها، والتشكيل المسلح التي انضم بقرار من حماس إلى أجهزة السلطة، "القوة التنفيذية"، في حزيران من العام ٢٠٠٧م، نتج على اثرها سيطرة مطلقة لحركة حماس على كامل مقرات السلطة الفلسطينية في غزة، واصدر حينها الرئيس الفلسطيني مرسوم إعلان حالة الطوارئ[٣]، وأقال رئيس الحكومة ، وقام بإعلان تشكيل حكومة جديدة "مكلفة بإنفاذ حالة الطوارئ"، وصولا إلى إعلان غزة "إقليم متمرد" تسيطر عليها قوة انقلابية، بالإضافة إلى حصار خانق من الاحتلال الإسرائيلي وعدوان مستمر على قطاع غزة، وعقوبات

---

(١) محمد أبو مطر، الإصلاح في النظام السياسي الفلسطيني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦م

(٢) كما حدث مثلا حينها بين(الشهيد فتحي صيام، والعقيد رشيد أبو شباك) فالأول وزير الداخلية من حماس، والثاني مدير عام الأمن الوقائي بغزة من فتح، وكان الضباط يتلقون الأوامر من أبو شباك ولا ينصاعون لأوامر وزير الداخلية، التابع لحركة حماس.

(٣) مرسوم رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧م بشأن إعلان حالة الطوارئ. الجريدة الرسمية العدد الرابع لسنة ٢٠٠٧م.

فرضت على موظفي السلطة في غزة منذ ٢٠١٧م، في حين استقر الأمر في الضفة الغربية على سيطرة الأجهزة الأمنية التابعة للرئيس الفلسطيني، وملتزمة بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، وتمأسس الانقسام بوجود نظامين متكاملين كل منهما مستقل ومنفصل عن الآخر، حيث تسيطر حماس في غزة، وفتح في الضفة. وتعد تلك الفترة من أخطر مراحل التفكك والانقسام التي تمر بها الحالة الفلسطينية.[١]

لم يكن العام ٢٠٠٧م هو بداية للانقسام، ولكنه كان تتويجا لمراحل متراكمة أفضت إلى الانقسام الواقعي والمادي على الأرض، كما ولم تكن الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦م بحد ذاتها سببا مباشرا للانقسام، ولكنها كانت أداة كاشفة وحاسمة للانتقال من الاقتتال والصدام إلى الانقسام.[٢]

انطلقت أهم مرحلة من المصالحة في العام ٢٠٠٦م، والخروج باتفاق القاهرة، الذي صادق على وثيقة الوفاق الوطني في اجتماع قيادات الفصائل واعتبرته مرجعية المشروع الوطنية في اتفاق ٢٠١١م، وتم فيها التوافق على مفاصل رئيسية يمكن أن تكون وثيقة دستورية للنظام السياسي الفلسطيني، أو مبادئ تأسيسية لمشروع وطني[٣]، وتلى ذلك اتفاق مارس ٢٠٠٧م في مكة[٤]، والذي تم الاتفاق فيه على تشكيل حكومة وحدة وطنية لم تستمر لأشهر معدودة، حتى حدث الانقسام وأعلنت حالة الطوارئ، وتم تشكيل حكومة جديدة تتبع الرئيس كليا.

توالت جولات المصالحة وتأثرت بعديد المناخات السياسية التي رافقتها من متغيرات إقليمية ودولية كبرى، وحدث كثير من التغيرات الواقعية على كافة المستويات، وكلما اقتربت المصالحة خطوة، تراجعت خطوتين، واتسعت الفروقات في الطروحات بين القطبين الرئيسيين في الانقسام فتح وحماس، تحتكر حماس التشريعي والسيطرة على غزة، ويحتكر الرئيس الفلسطيني الرئاسة والسلطة في الضفة الغربية، ولم تفلح جولات الحوار من إعادة الاعتبار للوحدة السياسية بين الضفة والقطاع، وتأثر كثيرا حياة الناس في غزة

---

(٤) سعيد أبو علي، إشكاليات الرؤى الفلسطينية في تأسيس المحكمة الدستورية، الثوابت والتغيرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٢٣٩.

(٥) حول ظروف الاقتتال والانقسام، وأسباب وتداعيات الاقتتال بين فتح وحماس، راجع: عبد الستار قاسم، أسباب الاقتتال الفلسطيني، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٧/٥/٣١م

(١) وثيقة الوفاق الوطني القاهرة ٢٠٠٦: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2006/6/28

(٢) راجع نص اتفاق مكة في ٢٠٠٧/٢/٨م بين فتح وحماس: مركز الدارسات الفلسطينية: https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/8-2-2007

خصوصا مع الانقسام الذي اثر في كافة مناحي الحياة العامة، واضر بتماسك وصمود الشعب الفلسطيني، ونضاله اليومي، ومصالحه العليا والاستراتيجية، ودخل الجميع في أزمة شرعية منذ ٢٠١٠م لانتهاء ولاية الرئيس وولاية المجلس التشريعي وفقا للقانون الأساسي. وبات تكلس المؤسسات الدستورية ينذر بانهيار دور المؤسسة.

في ظل السعي للبحث عن شرعية، قام المجلس التشريعي بالانعقاد في غزة، والرئيس استمر في إصدار المراسيم، حتى قام بإعلان حل المجلس التشريعي استنادا إلى فتوى من المحكمة الدستورية في ٢٠١٨م، وهذا الإجراء وإن صدرت فيه فتوى المحكمة الدستورية إلا أنه بالأصل لا يجوز حله، حيث في الظروف الاستثنائية هناك حظر على حله، فما بالك في الظروف العادية.[١]

المطلب الثاني

الانتخابات والمخرج من الانقسام الداخلي

بدأت جدية طرح مسألة الانتخابات في العام ٢٠١٤م من اتفاق الشاطىء، واتفاق القاهرة ٢٠١٦م، وفي ٢٠١٨م و ٢٠٢٠م في اجتماع بيروت، أما قبل ذلك فلم تكن ضمن الحوارات.

وعليه تم الاتفاق على ان تكون الانتخابات أداة حسم جديدة يتم فيها الاتفاق على إدارة السلطة، إلا أن تأجيلها يعيد طبيعية التفاوض في المصالحة للبحث في آلية جديدة لتجاوز عدم قدرة السلطة على اتخاذ قرار في عقد الانتخابات وحل مشكلة الانقسام، مما يدفع للبحث في حلول لإنهاء الانقسام دون ارتهانها بقرار من الاحتلال، ودون تعليقها ورهنها إلى الانتخابات في ظل الظروف والشروط الراهنة[٢]. والمتتبع يرى بعدم تغير نظرة المجتمع الدولي بأن حركة حماس تشكل حركة إرهابية لا يمكن القبول بها، وهذا ما يجعل المجتمع الدولي يعزف عن قبول بأي حكومة ممكن أن تتشكل وفيها أعضائ من حركة حماس.

وبذات الوقت، ترفض إسرائيل عقد الانتخابات، وهناك قضايا مازالت عالقة تعترض طريق الوصول إلى تفاهم عبر الانتخابات، كما لا يوجد أي ضمان باحترام نتيجة الانتخابات وعدم إعادة سيناريو ٢٠٠٦م، فضلاً عن التخوفات الأمنية أيضاً ما زالت قائمة ، ولا يوجد أي

---

(٣) هاني الطهراوي، نظرية الضرورة في القانون الإداري والدستوري، أطروحة دكتوراه، مقدمة لجامعة القاهرة، ١٩٩٢م، ص٢٦١.

(١) راجع ندوة المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات: الانتخابات والخروج من المأزق، تقدم فيها مجموعة أوراق عمل ومداخلات، عقدت في كل من رام الله، وغزة في ٢٠٢١/٣/٢٠: https://www.masarat.ps/

تصور كيف يمكن ان تحكم حماس في الضفة أو أن تحكم فتح في غزة، ولم يحسم أمر السلاح والقوة الأمنية والموظفين، وكذلك لم يحسم البرنامج السياسي للحكومة، كذلك التدخلات من الأجهزة الأمنية لم تكن بمعزل عن التأثير في مسار المصالحة، وهذا أول شرط تم طرحه في اجتماع القاهرة حول الانتخابات الفلسطينية ٢٠٢١م.

ومع ذلك، المؤسسة الأمنية في السلطة الفلسطينية استبقت اجتماع القاهرة من خلال إعلانها رفض أي دور لأجهزة حكومة غزة الأمنية في تأمين الانتخابات في قطاع غزة.[١] وفي المقابل، فإن حركة حماس تعد الإشراف القضائي على الانتخابات، وتحديدا المحكمة المخولة بهذا الإشراف كانت أبرز التحديات التي تواجه العملية الانتخابية.[٢] وفي حال تمسكت السلطة الفلسطينية على منح المحكمة الدستورية أي دور في الإشراف على الانتخابات فإن هذا سيقلص فرص التوافق على إجرائها، على اعتبار أن حركة حماس ترى أن المحكمة "غير شرعية".[٣]

كما أن حالة الحريات العامة، كما هي سائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا توفر بيئة للعمل السياسي الطبيعي والحر، حيث تتهم المنظمات الحقوقية الدولية حكومتي رام الله وغزة باعتماد الاعتقال السياسي وتقييد حرية التعبير.[٤]

ناهيك على الدخول في هذه الانتخابات دون وجود توافق على البرنامج السياسي أو أي اتفاقيات تضمن احترام نتائج الانتخابات وتكون إنهاء حقيقي لكافة متعلقات الانقسام، وتكون الانتخابات فعلياً عبارة عن طي لصفحة الانقسام من تاريخ الشعب الفلسطيني، في حين أن ذلك يجب أن يتم ولا يكون رهنا لرغبة الاحتلال، وإذا كانت السلطة مقيدة بقرارها السياسي، فالأصل أن يتم الرجوع إلى الأصل، وإلى منظمة التحرير الفلسطينية، وحيث أن السلطة الفلسطينية تم إنشائها دستوريا بموجب قرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير

---

(٢) انظر: تصريح حنا عطا الله رئيس لجنة الانتخابات المركزية يتحدث عن آلية تأمين الانتخابات في الضفة وغزة"، شمس نيوز، ٢٠٢١/١/٢١: https://bit.ly/2MhYDhQ

(٣) انظر تصريحات د. محمد الهني عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي، من اجتماع الفصائل في القاهرة: " محكمة الانتخابات ومرجعيتها وتشكيلها من أهم تحديات حوار "الأمناء العامُّون"، فلسطين أون لاين، ٢٠٢١/١/١٩ https://bit.ly/3bQutNt

(١) حركة حماس تجدد موقفها باعتبار المحكمة الدستورية "غير شرعية"، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٦/١٠/١٧م: https://bit.ly/3ipSexj

(٢) انظر: فلسطين: ضعوا حدًّا للاعتقال التعسفي للمنتقدين في الضفة الغربية وغزة"، أمنستي، ٢٠٢٠/٥/٧م: https://bit.ly/39bWzks

وتعتبر إحدى مؤسساتها، وحيث توفر التوافق لأول مرة على تجديد منظمة التحرير بعقد انتخابات لمجلسها الوطني في كافة أماكن تواجد الفلسطينيين، بالانتخاب حيث أمكن عقدها، وبالتوافق حيث يتعذر الانتخاب، في يناير ٢٠١٧م باجتماع قيادة الفصائل ومنظمة التحرير في مقر السفارة الفلسطينية في بيروت وعقداجتماعات اللجنة التحضيرية الخاصة بالمجلس الوطني الفلسطيني، بمشاركة ممثلين عن القوى والفصائل الفلسطينية بينها حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وكما أن المرسوم الرئاسي لإعلان الانتخابات ٢٠٢١م، تضمن عقد انتخابات المجلس الوطني[١]، بذلك يمكن تصحيح مسارين، المسار الأول متعلق بتجديد شرعية المنظمة وإعادة حيويتها بطرح برنامج سياسي متوافق عليه الكل الفلسطيني، وإعادة الاعتبار لدور المنظمة وتفعيل هذا الدور، لكي يلتقي مع المسار الآخر وهو تحرير السلطة من محدودية قرارها السياسي، وعدم قدرتها على تجاوز عقبة عقد انتخابات تشريعية، حيث يقترح البعض الذهاب إلى منظمة التحرير وانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد يمثل كافة القوى للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، فيه تجاوز لأزمة انتخابات السلطة، وفيه حل جذري للانقسام بعد انضمام كافة الفصائل الفلسطينية تحت لواء المجلس الوطني الجديد. وحتى تتحول الانتخابات إلى عامل مساعد في حل الأزمة الدستورية والشرعية للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وليست عملية إدارة وتدوير للانقسام دون أي توافق سياسي، فأي انتخابات فلسطينية دون توافق سياسي خطوة محفوفة بكثير من المخاطر[٢] و لا يتوقع نتائجها ومدى قدرتها على حل معضلة الانقسام.

الخاتمة:

انتخابات المجلس التشريعي والرئاسة في السلطة الوطنية الفلسطينية أخذت أهمية استثنائية منذ الانتخابات الأولى في ١٩٩٦م، والانتخابات الثانية في ٢٠٠٦م، وقد كانت الانتخابات الثانية سببا رئيسيا في حدوث الانقسام السياسي والإداري والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حين أفرزت أغلبية تشريعية متناقضة مع حزب الرئيس ورؤيته، ولطالما كانت الانتخابات مطلبا فلسطينيا لإعادة تجديد الشرعيات، فهي محاولة لإنهاء الانقسام

---

(٣) يمثل المجلس الوطني، السلطة العليا للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وهو الذي يضع سياسات منظمة التحرير ويرسم برامجها، وهو بمثابة برلمان للمنظمة، وتأسس عام ١٩٤٨م، وأعيد تجديده عام ١٩٦٤م، ويضم ٧٦٥ عضوًا موزعين على الفصائل (باستثناء حماس والجهاد حتى الآن) والهيئات والنقابات والاتحادات والشخصيات المستقلة: https://www.aa.com.tr/ar

(١) وهذا ما حذر منه ناصر القدوة، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح". انظر: "القدوة يحذر من تأجيل المسائل الجوهرية لما بعد الانتخابات"، صفا، ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١: https://bit.ly/2XRxLrN

والتوافق على إجرائها واحترام نتائجها، إلا أن كافة المحاولات باءت بالفشل، ولم تفضي إلى الاتفاق على عقد الانتخابات، بالرغم من إعلان الرئيس الفلسطيني مرسوماً رئاسياً بعقد الانتخابات في يناير ٢٠٢١م، إلا أن الانتخابات، وفي ظل استمرار الأزمة الدستورية والشرعية للنظام السياسي الفلسطيني في ظل تعطل وظائف المؤسسات الدستورية، لم تعقد حتى الآن.

تناول البحث أهم مفاصل الأزمة (الداخلية) الفلسطينية الفلسطينية، وأثر عملية تنظيم الانتخابات والنظام الانتخابي المعتمد لدى السلطة وفقا للقوانين والأنظمة السارية، وكذلك تجربة الانتخابات الفلسطينية الأولى، وأسباب تعثرها ، وصولا إلى تسليط الضوء على ما أثاره إعلان مرسوم الانتخابات من ردود أفعال ومواقف كاشفة نحو الانتخابات، وانتهاء بتحليل الموقف والمتاح نحو انتخابات تفضي إلى إنهاء الانقسام، وإمكانية تجاوز قيود ومحدودية القرار السياسي للسلطة، وعدم ارتهان ممارسة الانتخابات الفلسطينية بقرار من الاحتلال الإسرائيلي، ومدى توفر شروط عقد انتخابات المجلس الوطني من خطوة باتجاه تحرير السلطة من قيود الاحتلال، وتحرر الفصائل من قيود السلطة.

حاولت الدراسة تقصي اثر أزمة الشرعية الدستورية لمؤسسات السلطة في ظل الانقسام واستمرار عدم انعقاد الانتخابات، ومدى أثر مرسوم الانتخابات على البيئة الداخلية.

النتائج :

١. لم تكن عقد الانتخابات الفلسطينية بمعزل عن الاعتبارات السياسية والأمنية، وتوفر شروط توافقية وتقاطعات داخلية وخارجية لانعقادها، بالتالي هي ليست عملية محكومة فقط بشروط القانون الأساسي ومبدأ دورية الانتخابات كل اربع سنوات كما ينص، بينما منذ تأسيس السلطة في العام ١٩٩٤م وحتى تاريخه لم تعقد الانتخابات سوى مرتين، وذلك لظروف سياسية وأمنية عديدة حالت دون ذلك، ومازالت مستمرة. ولم تترسخ الممارسة الديمقراطية في مؤسسات حكم السلطة الفلسطينية.

٢. ضبابية النظام السياسي الفلسطيني بين الممارسة والتطبيق، حيث يميل إلى كفة النظام الرئاسي بالممارسة واتساع صلاحيات الرئيس، في حين أنه نظام نيابي وفقا للدستور.

٣. من المرشح أن تكون هناك ظروف سياسية غير التي تم الإعلان عنها بسبب منع الاحتلال عقد الانتخابات في القدس، وراء تأجيل الانتخابات، حيث تجليات أزمة فتح بالتشتت بين القوائم، والخلاف العميق حول القائمة، بدليل معارضة كافة

الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية قرار تأجيل الانتخابات عدى فتح، كما ان هناك عدة طرق للسير في العملية الانتخابية ووضع الاحتلال أمام مسؤولياته.

٤. إن أزمة الانقسام سببها الانتخابات، وحل الانقسام يتم عن طريق التوافق والمشاركة على برنامج سياسي، ولطالما لم يتم الاتفاق على برنامج سياسي، لا يرشح أن تكون الانتخابات بحد ذاتها مخرجا من الأزمة الدستورية والشرعية في فلسطين، وان كانت الانتخابات شرطا مهما في طريق تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

التوصيات :

١. السير وفق مرسوم الانتخابات لعام ٢٠٢١م، وحيث أنه تضمن إعلان برنامج الانتخابات بالتوالي المجلس التشريعي، ومن ثم الرئاسة، ومن ثم المجلس الوطني لمنظمة التحرير.

٢. وبما أن الاحتلال يمنع عقد الانتخابات في القدس، وهذا سبب تأجيل الانتخابات المعلن، فإن الأولى أن يتم الذهاب مباشرة إلى عقد انتخابات المجلس الوطني لمنظمة التحرير، وبالتالي حل معضلة الانتخابات في القدس باعتبار تعذر عقد الانتخابات فيها، ويتم التوافق حول ممثلي القدس في المجلس الوطني.

٣. بما أنه تم الاتفاق منذ يناير ٢٠١٧م على ان انتخابات المجلس الوطني لكل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وتتم عبر الانتخاب المباشر حيث أمكن عقد الانتخابات، وبالتوافق في المناطق التي يتم تعذر انعقادها. وبالتالي يمكن حل مشكلتين في الأزمة الدستورية، أولها أزمة تجديد شرعية المنظمة وإعادة إحيائها، وستكون بوابة للتوافق على البرنامج الوطني في المجلس الوطني الجديد، والثانية حل أزمة قيود السلطة، ومحدودية قرارها السياسي في ظل الاحتلال، ويمكن تحت مظلة المجلس الوطني الجديد (برلمان الشعب الفلسطيني) أن يجري التوافق على وظائف ودور المؤسسات الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي الخروج من الأزمات الدستورية والانقسامات الفلسطينية الفلسطينية (الانقسام الداخلي).

قائمة المراجع:

الكتب:

١. سامي جمال الدين، القانون الدستوري والشرعية الدستورية على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا،ط٢، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥.

٢. مصطفى أبو زيد فهمي، الدستور المصري ومبادىء الأنظمة السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤.

٣. النظام الدستوري المصري، تطور الأنظمة الدستورية المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

٤. محمد طه الحسيني، مبادىء القانون الدستور، منشورات زين الحقوقية، ط١، لبنان-بيروت، ٢٠١٦.

٥. شهاب بن أحمد الجابري، شرح قانون الانتخاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤م.

٦. محمد أبو مطر: المؤسسات الدستورية في فلسطين، غزة، مكتبة الشروق، الطبعة الثانية ٢٠١٥م.

٧. محمد كامل عبيد، استقلال القضاء، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م.

٨. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية بنيوية، مركز مواطن للدراسات، رام الله، فلسطين، ١٩٩٨م.

٩. محمد أبو مطر، الإصلاح في النظام السياسي الفلسطيني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦م

١٠. سعيد أبو علي، إشكاليات الرؤى الفلسطينية في تأسيس المحكمة الدستورية، الثوابت والتغيرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥م.

١١. هاني الطهراوي، نظرية الضرورة في القانون الإداري والدستوري، أطروحة دكتوراه، مقدمة لجامعة القاهرة، ١٩٩٢م.

القوانين والمراسيم

١. مرسوم رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧م بشأن إعلان حالة الطوارئ. الجريدة الرسمية العدد الرابع لسنة ٢٠٠٧.

٢. القانون الأساسي الفلسطيني ٢٠٠٣م المعدل.

٣. النظام الانتخابي الفلسطيني.

٤. الجريدة الرسمية: العدد (١٥٣٨) ديسمبر ٢٠١٨م

اللجان القانونية للانتخابات

١. لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين

https://www.elections.ps/tabid/670/language/ar-PS/Default.aspx

٢. لجنة الانتخابات المركزية □ فلسطين، ٢٠٢١
https://www.elections.ps/Portals/30/pdf/LE2017/sant-

مراكز الدراسات والإعلام

- مركز الدارسات الفلسطينية: https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/8-2-2007
- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات: الانتخابات والخروج من المأزق، https://www.masarat.ps/
- المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٦/١٠/١٧م: https://bit.ly/3ipSexj
- مركز "يبوس" للدراسات، رام الله- فلسطين، مايو ٢٠٢١م.
- دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني بمنظمة التحرير الفلسطينية: http://hrcs.plo.ps/article/254/ 31/12/2018
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٨-١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2XPJKGn
- مركز الجزيرة للدراسات: https://www.aljazeera.net/news/politics /2021/4/2/A7-434 ٢٠٢١/٤/٢م
- حضارات للدراسات السياسية، ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١م:https://bit.ly/3c00SkY
- الهدهد للشؤون الإسرائيلية، ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١م: https://bit.ly/3c0hA3u
- مركز مسارات، رام الله: ٢٨/٤/٢٠٢١م
- مونت كارلو، ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١م، https://bit.ly/2Md2UTQ
- وثيقة الوفاق الوطني القاهرة ٢٠٠٦م: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2006/6/28
- شمس نيوز، ٢١/١/٢٠٢١م: https://bit.ly/2MhYDhQ
- فلسطين أون لاين، ١٩/١/٢٠٢١م https://bit.ly/3bQutNt
- أمنستي، ٧/٥/٢٠٢٠م: https://bit.ly/39bWzks
- صفا، ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١م: https://bit.ly/2XRxLrN